

كل يوم، يخرج حوالي 12.2 مليون دولار من ودائعنا في البنك المركزي لدعم استيراد الوقود والقمح والسلع الأخرى، ويتراكم هذا الرقم ليبلغ 4.445 مليار دولار كل عام! أما الغرض المُعلن من هذه الإعانات فهو تخفيف عبء شراء هذه الأصناف عن المواطنين اللبنانيين العاديين، لا سيما الفقراء منهم والمحتاجين.

ومع ذلك، ووفقاً لأكثر التقديرات تفاوتاً، فإن 2.4 مليون دولار على الأكثر من هذا الدعم اليومي يفيد في الواقع اللبنانيين الفقراء والمحتاجين، أما الباقي، أي ما يوازي 9.8 ملايين دولار، فيستفيد منه الأغنياء والوسطاء والتجار والأجانب: 20% فقط تصل إلى اللبنانيين الأكثر حاجة؛ في حين يستفيد الأجانب بنسبة 30% من خلال المحروقات والقمح التي تعبر حدودنا بشكل غير قانوني؛ ويجني الوسطاء والمستوردون حوالي 10% من المجموع بسبب غياب الشفافية والرقابة في المشتريات وتضخيم أسعار الاستيراد؛ أما ما تبقى، أي ما نسبته 40% فيستفيد منها الأغنياء اللبنانيون الذين لا يحتاجون إلى هذه الإعانات!

في المقابل، يستمر النزف اليومي لحساب البنك المركزي بالدولار مساهماً في تدهور قيمة الليرة اللبنانية، ويقال من قيمة الودائع بالدولار في المصارف اللبنانية ويصعب الوصول إليها. وكل يوم تتأخر الحكومة فيه في تصحيح هذا الوضع يكلف المواطنين اللبنانيين 9.8 ملايين دولار إضافية في إنفاق لا يحقق الغرض المقصود منه.

من المعروف ان لدى لبنان تاريخ طويل من الدعم في قطاعات الماء والكهرباء والتبغ والشمندر السكري والقمح والوقود، وأضيفت أخيراً بعض "السلع الأساسية" إضافة إلى الأدوية، ما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق خلال سنتي 2019 و 2020، أي ما نسبته 25 إلى 30% من عجز الخزانة بحسب تقارير البنك الدولي وصندوق النقد. ومن المتوقع أن تصل قيمة الدعم للسنة الحالية حوالي 4.5 مليارات دولار، ويستحوذ الدعم على الوقود وحده حوالي 2.102 مليار دولار، ما يوازي 47% من القيمة الاجمالية التي يمولها مصرف لبنان والتي تستنزف احتياطه بالعملة الأجنبية. ومن المعروف عالمياً أن الدول التي لديها وقود رخيص ينتج عنها نسبة تلوث عالية، ومنها لبنان، هي الدول التي تنفق على قطاع نقل عام ناشط والعكس صحيح. كذلك، يشجع رخص أسعار استعمال المياه على الهدر ويؤدي إلى انقطاع متكرر بسبب سوء الإدارة. وبسبب تطبيق "قانون قيصر" للعقوبات على سوريا، (حزيران 2020)، نشطت حركة التهريب من خلال المعابر غير الشرعية بحيث تضمنت مختلف السلع المدعومة ومنها الوقود والأدوية وغيرها من المواد الأساسية. وقد تضاعفت كمية استيراد الوقود مرتين أو ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر مما كانت عليه خلال الأعوام السابقة.

من جهة أخرى، يعتبر الدعم في قطاع الكهرباء مصدراً أساسياً للفساد ويؤدي إلى زيادة الطلب وعدم الاستثمار في معالِم إنتاج الطاقة كما يشجع كارتيل المولدات الخاصة غير الشرعية التي تُضاعف من التلوث. وبدل تخفيض نظام الدعم من خلال رفعه عن بعض المواد غير الضرورية (الحليب المركز المحلى ومبييض القهوة وعصير الكرنبري وغيرها) عمدت حكومة حسان دياب إلى توسيع نطاق الدعم.

ما هو البديل؟ رفع الدعم وخلق شبكة أمان اجتماعية لحماية الشرائح الفقيرة والمهمشة

في حال توفر الإرادة السياسية، يمكن أن تعتمد الحكومة إلى ترشيح برنامج الدعم من خلال تحويل الدعم من دعم إجمالي إلى دعم يستهدف الفقراء والشرائح المهمشة، وتعيد توجيه الجزء الأكبر إلى تحويلات نقدية غير مشروطة ومتعددة الأغراض التي تستهدف السكان الذين يزداد فقرهم في لبنان، ومن ضمنهم الطبقة الوسطى التي تتراجع تدريجياً لتنضم إلى صفوف الفقراء. كما يمكن الحفاظ على الدعم المتعلق بالقمح والأدوية الأساسية سارياً حتى يتم إنشاء برنامج شبكة أمان اجتماعي كامل. ويقدر البنك الدولي كلفة برنامج التحويلات النقدية هذا بنحو 1.5 مليار دولار في السنة، ومن شأن هذا البرنامج أن يغطي ما نسبته 100% من نفقات الأسر اللبنانية الأكثر حرماناً (25% من السكان)، وما نسبته 48% من نفقات الأسر الأقل حرماناً (25% أخرى من السكان)، وما نسبته 41% من نفقات الأسر اللبنانية الأفضل حالاً (25% أخرى من السكان).

ويمكن أن يطال هذا البرنامج ما يقارب 75% من المواطنين اللبنانيين - الذين يقعون تحت خط الفقر، بحسب أحدث التقديرات!

باختصار، من خلال إزالة 3.4 مليارات دولار من دعم النقد الأجنبي وإعادة توجيه جزء منه إلى برنامج تحويل نقدي مباشر، سيحصل اللبنانيون المحتاجون على 2.5 مليون دولار إضافية كل يوم، وسيجنب البنك المركزي إنفاق 5.2 مليون دولار يومياً على إعانات لا تصل إلى المستفيدين الذين من المفترض أن تساعد. ويمكن تطبيق برنامج التحويلات النقدية عن طريق استعمال بطاقات رقمية ذكية وتطبيقات على الهاتف المحمول للتأكد من هوية المستفيد، مع مزيج من التدابير التي تشمل توسيع المنصات الحالية مثل البرنامج الوطني لاستهداف الفقر وإطلاق نظام رقمي للتسجيل والمدفوعات للمواطنين المستفيدين. ويتوجب تنفيذ هذه التدابير تحت إشراف البنك الدولي أو المؤسسات الدولية والوطنية الأخرى لضمان الفعالية والشفافية والحكمة الرشيدة، ما من شأنه أن يمنع هذا البرنامج من أن يصبح برنامجاً آخرًا للفساد والمحسوبية.

- أحد أعضاء "مجلس الحكماء" الذي يضم مجموعة من الخبراء الذين توجهت إليهم مجموعة "المنصة 1/ Platform1* لطلب المشورة بشأن القضايا الوطنية الحيوية، والمساهمة في وضع خرائط طريق للمناصرة والعمل، ومنهم (بحسب الترتيب الأبجدي ومع حفظ الألقاب) انطوان خير، بهيج طبارة، جوزيف مايل، مها يحيى، ناصر السعدي.
- المنصة 1/ Platform1 هي مساحة تجمع ناشطين وخبراء ومفكرين مبدعين هدفهم تطوير حلول رائدة من أجل لبنان جديد.